

# الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية

يوسف خليفة اليوسف(\*)

أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

## مقدمة

إن الأزمة المالية التي يمر فيها النظام الاقتصادي العالمي هي أزمة فريدة، حتى بمقاييس الكساد الكبير الذي أصاب العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين. فهي أزمة فريدة من حيث استعصاؤها على الفهم حتى للمتخصصين، وهي فريدة من حيث انتشارها القطاعي والجغرافي، وهي فريدة كذلك من حيث حجم تكاليفها المتوقعة، ومن حيث سبل العلاج التي تتطلبها، وأخيراً، وليس بآخر، هي فريدة من حيث انعكاساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية على النظام الإقليمي العربي من محيطه إلى خليجه. وأملنا هو أن يكون في تبسيط الحديث عن هذه الأزمة إثراء للحوار الدائر حولها وانعكاساتها على الدول الخليجية، بل والأهم من ذلك ما قد تعنيه هذه الأزمة من ضرورة إعادة هيكلة النظام الرأسمالي، خاصة ذلك المطبق في دولنا الخليجية، على ضوء بعض الأسس والمبادئ التي ينص عليها الدين الإسلامي الحنيف في تدبير المال وتحويله إلى نعمة بدل أن يكون مصدر نقمة دائمة، كما تشهد بذلك الأزمات المتتالية في ظل النظام الحالي. وسيتركز حديثنا في هذه الورقة بداية على تعريف الفقاعة الاقتصادية، ثم تحليل أسباب، وآثار، وسبل علاج هذه الأزمة، ثم نختم بنظرة مستقبلية لما يمكن أن يستفاد من هذه الأزمة خاصة بالنسبة إلى الدول الخليجية.

## أولاً: الفقاعات الاقتصادية

إن أسعار العقارات أو الأسهم أو النفط أو غيرها من السلع والخدمات إذا تركزت تعمل بحرية فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقة بارتفاعها وانخفاضها. فعلى سبيل المثال، عندما نشاهد ارتفاعاً مستمراً في أسعار العقارات، فإن المنطق السليم يحتم علينا النظر إلى جانبي

الطلب والعرض لمحاولة تفسير هذه الزيادة في الأسعار كندرة السيولة، والسقوف على الإيجارات، وزيادة تكاليف البناء، والنمو السكاني، وزيادة المداخيل وغيرها من الأسباب، ثم اقتراح العلاج المناسب. أما إذا كان الارتفاع في أسعار العقارات لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية، التي ذكرنا بعضاً منها سابقاً، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب تعبيراً عن سلوك لاعقلاني من قبل بعض أفراد المجتمع، وهذا ما يعرف اقتصادياً عادة بـ «الفقاعة». والفقاعة تنتج عادة من شعور المشترين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار ستظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري البضاعة بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يحقق هذا المراهن ربحاً، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة<sup>(١)</sup>.

فالمؤسسات المالية، بأنواعها، مهمتها الأساسية هي تسهيل انتقال المدّخرات من أصحابها إلى المشاريع المختلفة في الاقتصاد الفعلي، حتى تستخدم في زيادة إنتاج السلع الزراعية والصناعية والمعرفية والخدمية، ومع عملية الإنتاج هذه يزداد التوظيف، وترتفع المبيعات ومعها أرباح هذه الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة أسهم الشركات بسبب هذه النجاحات المتمثلة في توسع حجم النشاط الاقتصادي الفعلي. أما ما يحدث اليوم في أسواق المال، فهو أن المدّخرات يتم اختطافها من قبل الوسطاء في أسواق المال قبل أن تتحول إلى مشروعات فعلية، ويتم تحويلها إلى أوراق نقدية تنمو وتتكاثر وتزداد قيمتها من غير أن يكون هذا الارتفاع في قيمتها مرتبطاً بالاقتصاد الفعلي، أي أنه فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر كما تنفجر البالونة.

وانفجار الفقاعات يكون مكلفاً على الاقتصاد بأكمله، فالفقاعة العقارية اليابانية، التي انفجرت عام ١٩٨٩، أدت إلى ركود الاقتصاد الياباني لفترة تزيد على عشر سنوات، أما فقاعة التقنية الأمريكية التي انفجرت عام ٢٠٠٠، فقد قدرت تكاليفها بالنسبة إلى أسهم الشركات المدرجة في السوق المالي الأمريكي بحوالي ٨,٥ ترليون دولار، وقد خسرت شركة واحدة هي أي أو ال ما يقارب ١٠٠ مليار دولار<sup>(٢)</sup>. كما وتشير كثير من الإحصاءات الصادرة عن أسواق المال الغربية أن نسبة المستثمرين الذين [يتكبدون] خسائر سنوياً في أسواق المستقبلية، وهي جزء من أسواق المال، تتفاوت ما بين ٧٥ بالمئة و ٩٠ بالمئة<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: الأسباب

إن الأزمة المالية الحالية بدأت في القطاع العقاري الأمريكي؛ ففي الفترة ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٦ ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٨٥ بالمئة، ثم بدأت هذه الأسعار في الهبوط

Ravi Batra, *The New Golden Age: The Coming Revolution against Political Corruption and Economic Chaos* (New York: Palgrave, 2007), pp. 15-16. (١)

Joseph E. Stiglitz, *The Roaring Nineties: A New History of the World's Most Prosperous Decade* (New York: W.W. Norton, 2003), pp. 5-6. (٢)

Kenneth M. Morris, Alan M. Siegel and Beverly Larson, *The Asian Wall Street Journal Asia Business News Guide to Understanding Money and Investing in Asia* (New York: Lightbulb Press, 1998), p. 128. (٣)

السريع بعد ذلك. غير أن المتأمل لهذه التغيرات في أسعار العقارات الأمريكية لا يجد لها تفسير موضوعياً في أي تغيرات جذرية في النمو السكاني، أو في سعر الفائدة، أو في تكاليف البناء، كما تشير إلى ذلك كثير من الدراسات<sup>(٤)</sup>. مما يعني أن هذا الازدهار هو أقرب إلى ما أسميناه بالفقاعة العقارية، التي تعود، في اعتقادنا، إلى مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي:

## ١ - توفر السيولة بشروط مغرية

إن مصادر السيولة التي تسببت في الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة تمثلت أولاً في تخفيض المصرف الفدرالي الأمريكي لكلفة الاقتراض إلى حوالي ١ بالمائة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تجنباً لتراجع النمو الاقتصادي<sup>(٥)</sup> وثانياً، في الاستثمارات الآسيوية، خاصة الصينية منها، الناتجة من الفوائض في الموازين التجارية، التي فضّلت الصين استثمارها في الولايات المتحدة لتحريك الاقتصاد الأمريكي، والحفاظ على الصادرات الصينية إليه، بالإضافة إلى تجنب الصين التضخم الذي ستواجهه في حال إنفاق هذه الفوائض في الداخل، مما سيققل بدوره من تنافسية منتجاتها، وأخيراً، في الفوائض النفطية التي تراكمت لدى الدول الخليجية خاصة، ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣.

إن الأزمة المالية التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي هي فريدة من حيث انعكاساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية على النظام الإقليمي العربي من محيطه إلى خليجه.

وجدير بالذكر أن تحولاً قد حصل في نوعية الاستثمارات التي وُجّهت إليها هذه الأموال القادمة من الصين وغيرها من دول شرق آسيا، ومن الدول النفطية في السنوات الأخيرة، حيث إن هذه الاستثمارات بدأت تتجه من السندات الحكومية ذات العائد المنخفض والمخاطرة المدومة تقريباً، إلى استثمارات في أدوات أخرى أكثر عائداً وأكثر مخاطرة، ومن هذه الأدوات الاستثمارية السندات المدعومة بالقروض العقارية<sup>(٦)</sup>؛ ففي عام ٢٠٠٦، وعندما كانت أسواق العقارات الأمريكية في أوج ازدهارها، كان المستثمرون الأجانب يملكون حوالي ثلث الرهونات العقارية في الولايات المتحدة<sup>(٧)</sup>؛ هذا بالنسبة إلى أسباب زيادة حجم السيولة في الاقتصاد الأمريكي.

أما السيولة في الدول الخليجية فقد كان مصدرها الزيادة في أسعار النفط وإيراداته التي

Robert J. Shiller, *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), pp. 34-38.

George Soros, *The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means* (New York: PublicAffairs, 2008), pp. 81-91.

Mark Zandi, *Financial Shock: A 360° Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis* (Harlow: Financial Times Prentice Hall, 2008), pp. 9-10.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٧.

أنفق جزء منها في الداخل، وأستثمر الجزء المتبقي في الخارج. هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي التي رافقت زيادة أسعار النفط، وما نتج منها من زيادة في السيولة المحلية، يمكن مشاهدتها من خلال ارتفاع معدلات التضخم، التي وصلت إلى أكثر من ١٥ بالمئة، وكذلك من خلال الارتفاع غير العادي في أسعار أسهم الشركات المدرجة في أسواق المال. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة أجراها بنك نمور الياباني إلى أن إجمالي قيمة أسهم شركة الاتصالات السعودية كان يفوق عام ٢٠٠٥ مجموع قيم شركات الاتصالات البريطانية والأمريكية والكورية الجنوبية وشركة الاتصالات في جنوب أفريقيا مجتمعة، أي ما يقارب ٧٤ مليار دولار<sup>(٨)</sup>.

## ٢ - تراخي قيود الإقراض والتدقيق

قبل التحرير المفرط الذي عاشته أسواق المال في السنوات الأخيرة، كان الشخص المقترض لشراء عقار يتعامل مع مالك العقار، ومع مؤسسة تمويل القرض العقاري، ويقوم بتسديد أقساطه العقارية الشهرية من حسابه المصرفي. وكانت هناك مجموعة من الضوابط لعملية الإقراض، والذي لا يستطيع الالتزام بها، إما أن يبحث عن قرض تقدمه بعض مؤسسات الإقراض. المدعومة من الحكومة، مثل مؤسستي **فاني مي وفريدي ماك**، أو أن يستأجر سكناً. أما القروض التجارية فكانت تتطلب التدقيق في مستوى دخل المقترض للتأكد من قدرته على تسديد قرضه، وإلزامه بدفع مقدم يتجاوز ٢٠ بالمئة من قيمة القرض، ويطلب منه كذلك تأمين هذا القرض. وكان سعر الفائدة على القرض ثابتاً، أي أن المقترض كان على دراية بحجم الأقساط التي سيقوم بتسديدها.

غير أن السنوات التي عرفت بفترة تحرير القطاع المالي، وظهر ما سمي بـ «الابتكارات المالية» شهدت تغييرات جذرية في صيغة العقود العقارية التي وصفناها سابقاً، وهذه التغييرات هي التي سببت الفقاعة الحالية، ومن أهمها: أولاً، عدم التدقيق في مداخل المقترضين والاكتفاء بأقوالهم، وتقليل الدفعة الأولى إلى ما بين ٥ بالمئة و ١٠ بالمئة من قيمة العقار، وتجزئة القرض لتقليل تكاليف التأمين الفعلية. ثانياً، صياغة العقود بصورة يكون فيها سعر الفائدة متغيراً، فيبدأ منخفضاً لإغراء هذا المقترض بالوقوع في مصيدة الاقتراض، ثم يرتفع سعر الفائدة فجأة بعد سنتين أو أكثر مواكبة لأسعار الفائدة في السوق، فيفاجأ هذا المقترض بزيادة كلفة العقار، وقد يجد نفسه عاجزاً عن التسديد وقد يترك بيته كذلك. ثالثاً، إن من أخطر الابتكارات التي طرأت على العقود العقارية، هو أنه تم تجميع العقود العقارية المنفردة، وحولت إلى سندات استثمارية، وتم تعليقها وبيعها في أسواق المال على شكل ديون لتحقيق عمولات للوسطاء، وانتهت نسبة كبيرة من هذه السندات المدعومة بالعقارات في محافظ استثمارية للدول الآسيوية والنفطية، ومن هنا تأتي انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاديات الخليجية. وبذلك أصبحت هذه الديون مستحقة من قبل المقترضين الأمريكيين للمستثمرين الذين يملكون

(٨) Emilie Rutledge, «Pleasure of High Oil Prices Brings Pain of Inflation to Gulf Countries», *Daily Star* (Beirut), 14/10/2005, p. 2.

هذه السندات وهم الآسيويون وأهل النفط والأوروبيون، وسقطت نتيجة لذلك جميع المخاطر عن الوسطاء الذين روجوا هذه الديون، مما دفعهم إلى إنتاج المزيد من هذه المشتقات وبيعها من غير التزام بشروط الاقتراض المذكورة سابقاً<sup>(٩)</sup>.

ولم تكن مؤسسات تقييم هذه المشتقات كموديز وغيرها، التي يفترض فيها أن تقوم بتصنيف هذه المنتجات من حيث مخاطرها، وعوائدها، ومثانة ملاءة المؤسسات التي أصدرتها، بأحسن حال، حيث إنها أصبحت أسيرة لحجم الإيرادات التي تحققها من تقديم الاستشارات للمؤسسات المالية التي يفترض فيها أن تراقب منتجاتها. ففي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كانت غالبية إيرادات مؤسسة موديز هي من الاستشارات المتعلقة بالمنتجات الاستثمارية<sup>(١٠)</sup>. وهذا يذكرنا بما حدث بعد انفجار فقاعة التقنية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، وإعلان شركة «أنرون»، التي كانت تعتبر سابع أكبر شركة في الولايات المتحدة، إفلاسها، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الإفلاس هو أن إدارتها كانت تتلاعب بحساباتها الداخلية، وكانت تغري المدققين الخارجيين وعلى رأسهم شركة التدقيق المشهورة أرثر أندرسون، بالإعلان أن الشركة تحقق أرباحاً عالية من خلال تقليل بنود التكاليف بما في ذلك الديون، والمبالغة في حجم الإيرادات، وذلك لأن الإعلان عن أرباح الشركة الوهمية كان يجلب المستثمرين، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة، وكلما ارتفعت أسعار الأسهم، وهنا هو بيت القصيد، كانت المكافآت التي يحصل عليها مدراء الشركة أكبر، حتى ولو كان ذلك يعني تزايد احتمال إفلاس الشركة وضياع أموال ملايين المستثمرين، وهذا ما حصل فعلاً. وقد أدى إفلاس مؤسسة «أنرون»، واكتشاف تواطؤ مؤسسة التدقيق الخارجي «أرثر أندرسون» مع إدارتها إلى هبوط هذه المؤسسة الأخيرة كذلك، حيث أدانتها المحكمة بإعاقه القانون والتخلص من كثير من الوثائق عام ٢٠٠٢، وخسرت نتيجة ذلك مئات من المؤسسات التي كانت تتعامل معها<sup>(١١)</sup>.

وأخيراً، ومن أجل تقليل التكاليف، كان هناك إفراط من قبل مؤسسات التمويل العقاري في الاعتماد على نماذج جاهزة توضع فيها البيانات عن المقرض، وعن مواصفات العقار الذي سيتم شراؤه، ومعلومات أخرى، والخروج بقرارات تحدد جدوى المقرض وإمكانية تسديده لقرضه. ولكن دقة الاستنتاجات التي يتم الحصول عليها من هذه النماذج تعاني ثلاث إشكاليات، على الأقل، في ما يتعلق بالبيانات المستخدمة فيها، وهي: عدم شمولية المعلومات، وعدم دقتها، وكذلك كونها بيانات تاريخية قد تتغير بتغير الظروف، الأمر الذي جعل تنبؤات هذه النماذج، فيها هامش كبير من الخطأ. ففي الفقاعة الأخيرة، لوحظ أنه في الوقت الذي كانت

(٩) Morris Goldstein, «The Subprime Credit Crisis: Origins, Policy Responses, and Reforms», Peterson Institute for International Economics, Peterson Perspectives: Interviews on Current Topics (2008), p. 3, < <http://www.iie.com/publications/pp/20080612goldstein.pdf> > .

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤ - ٥ .

(١١) Charles P. Kindleberger and Robert Z. Aliber, *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises*, [with a new foreword by Robert Solow], Wiley Investment Classics, 5<sup>th</sup> ed. (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2005), pp.153-154.

فيه أسعار العقارات في تراجع كبير، كانت هذه النماذج تظهر أسعار الذروة في الأسواق<sup>(١٢)</sup>. هذا التراخي في قيود الإقراض والتدقيق لا نستبعد حصوله وعلى نطاق واسع في دولنا الخليجية بسبب ما تعانيه هذه الدول من ندرة في البيانات، وعدم شفافية القرارات، وضعف المؤسسات، والتقليد الأعمى للسلوكيات المالية السائدة في أسواق المال العالمية.

### ٣ - لاعقلانية المقرض

لا شك أن التوسع الكبير في حجم السيولة والظروف المغرية للإقراض، التي تحدثنا عنها سابقاً، قد حركت، غريزة التملك، والكسب السريع، وروح المراهنات لدى كافة شرائح المجتمع الأمريكي. فمن ليس لديه منزل وجدها فرصة ليمتلك منزلاً، ومن كان لديه منزل صغير وجدها فرصة لتوسيع منزله أو استبداله بآخر، وهناك من وجد أن العقارات هي نوع من الاستثمار، خاصة بعد انهيار أسواق الأسهم عام ٢٠٠٠، فالعقار يمكن تأجيله، ويمكن أن يقتصر لشرائه بدفعة أولية ويكسب من ارتفاع قيمة المنزل، ويمكن كذلك استخدام قيمته المرتفعة في ظل الفقاعة كرهن للاقتراض من أجل الاستهلاك.

إن الأزمة المالية الحالية بدأت في القطاع العقاري الأمريكي، فقد ارتفعت أسعار العقارات ٨٥ بالمئة ثم هبطت، دون أي تفسير موضوعي، مما يعني أن هذا الازدهار أقرب إلى ما يعرف بـ "الفقاعة العقارية".

والأخطر من كل الفئات السابقة هي فئة المراهنين الذين يشترون بدفعة أولية ويمتلكون العقار لفترة حتى ترتفع قيمته، ثم يقومون ببيعه محققين أرباحاً باهظة، ومخلفين وراءهم منازل مهجورة طبعاً، وهذه فئة نعتقد أنها كبيرة في الاقتصاديات الخليجية في السنوات الأخيرة<sup>(١٣)</sup>.

### ٤ - ضعف الرقابة المالية

أما السبب الأخير للأزمة المالية الحالية فيعود إلى ضعف الرقابة المالية مقارنة بما كانت عليه قبل موجة تحرير القطاع المالي، أي قبل أكثر من ربع قرن. ومن أهم مظاهر التراجع في الرقابة المالية تراجع نسبة الإقراض التي تخضع لنوع أو آخر من أنواع الرقابة من حوالي ٨٠ بالمئة قبل عشرين عاماً إلى أقل من ٢٥ بالمئة عام ٢٠٠٦<sup>(١٤)</sup>، ومن مظاهر هذا التراجع كذلك تعدد الجهات الرقابية بين اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية لمتابعة التطورات الحاصلة في الأدوات الاستثمارية<sup>(١٥)</sup>. وأخيراً هناك التوجه السياسي الذي يشجع كل أمريكي

Zandi, *Financial Shock: A 360° Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis*, pp.107-110.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.

Charles R. Morris, *The Trillion Dollar Meltdown: Easy Money, High Rollers, and the Great Credit Crash* (New York: PublicAffairs, 2008), p. 54.

Soros, *The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means*, pp.142-146.

على تملك بيته مما أدى إلى تساهل هذه المؤسسات في قيامها بدورها لحسابات سياسية لا مبررات اقتصادية لها.

## ثالثاً: الآثار

في اعتقادنا أنه يمكن تصنيف الآثار المتوقعة للأزمة في الدول الخليجية إلى آثار اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية، على النحو التالي:

### ١ - الآثار الاقتصادية

إن الأزمة المالية الحالية ستؤثر سلباً، بكل تأكيد، في الاقتصاديات الخليجية، وإن كان حجم هذا التأثير لا يمكن تقديره بدقة نظراً إلى ندرة البيانات، وكذلك لأن هذه التكاليف تعتمد على تطور هذه الأزمة والكيفية التي تتفاعل بها حكومات المنطقة معها. أما القنوات التي ستؤثر بها هذه الأزمة، في الاقتصاديات الخليجية بوجه خاص، والاقتصاديات العربية بوجه عام فهي القنوات التالية:

أ - دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تديرها الصناديق السيادية. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في عام ٢٠٠٨ كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين ١٠٥٨ ملياراً دولار و١٤٧٨ ملياراً<sup>(١٦)</sup>. فالفوائض النفطية كان أغلبها يستثمر في السابق في أدوات الخزنة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة. غير أن عدة مصادر غربية تشير إلى أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري، وإن كان حجم هذه الخسائر غير معلوم حتى الآن نظراً إلى غياب الشفافية في هذه الدول، وقد تكون الخسائر أكبر إذا طُلب من هذه الدول أن تساعد في عملية الإنقاذ الجارية للاقتصاديات الغربية، وهذا ما أكده طلب بروان، رئيس وزراء بريطانيا، خلال جولته في المنطقة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨. ولا شك أن السيولة التي أعلنتها هذه الحكومات عن ضحّها في اقتصادياتها منذ أن بدأت تداعيات الأزمة، تمثل تأكيد انعكاسات هذه الأزمة على هذه الاقتصاديات، وهي تدحض التصريحات السياسية لهذه الحكومات بعكس ذلك.

ب - إن من أخطر ما يمكن أن يتمخض عن هذه الأزمة هو ظهور ما يشبه الفوضى العالمية، التي قد تقود إلى ما يشبه حروب مالية تطغى فيها المصالح الوطنية على حساب الالتزامات الدولية. فعندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة أيسلندا، التي تبلغ أصول مصارفها عشرة أضعاف قيمة ناتجها المحلي، كان رد رئيس وزرائها بالقول بأن «كل دولة تقف وحدها الآن»، وتبع هذا التصريح تعهد الحكومة بتأمين الودائع المحلية دون الودائع الأجنبية. وكان رد رئيس الوزراء البريطاني على ذلك هو التهديد بإقامة قضية على حكومة أيسلندا، وأتبع

هذا التهديد بمصادرة أرصدة أيسلندا مستخدماً قوانين الإرهاب<sup>(١٧)</sup>. طبعاً هذه التطورات إذا انعكست على أرصدة الدول الخليجية في الخارج، سواء الحكومية منها أو الخاصة، فإنها ستكون كارثية، وقد يزداد احتمال حصولها فيما لو شعرت بعض الدولة الغربية بأن هذه الدول لديها بعض الممانعة في ما يتعلق في المساهمة في حل أزمة الاقتصاديات الغربية بالشروط الغربية، خاصة وأن هذه الدول لا تفاوض الغرب مجتمعة مما يجعلها طرفاً ضعيفاً قابلاً للابتزاز. والمؤسف حقاً أن التعقيم الذي تمارسه الحكومات الخليجية على ثروة هذه المجتمعات يجعل المواطن العادي يجهل حجم ثروته الفعلية، وما تم نهبه منها محلياً أو دولياً.

ج - إذا أدت هذه الأزمة المالية إلى ركود اقتصادي عالمي، وهو المرجح حتى ساعة كتابة هذه السطور، فإن هذا يعني تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإن بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يعني تراجع الطلب على النفط الخام، ومعه أسعاره، وإيرادات الدول الخليجية. وهذا، ولا شك، ستكون له آثار سلبية في مشاريع التنمية في هذه المنطقة، لأن هذه الدول ستضطر إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجزارية، وإلا فإنها ستواجه عجوزات في موازنتها العامة مما سيدفعها إلى الاستدانة إما محلياً أو دولياً. وستزداد حدة هذا الأثر السلبي في الدول التي ليست لديها استثمارات خارجية تخفف بها الآثار السلبية في اقتصادها. هذه الآثار مجتمعة قد تؤثر بدورها سلباً في تحقيق الوحدة النقدية المقررة في عام ٢٠١٠ وقد تفقد كذلك إلى خلل في وحدة منظمة الأوبك، في ما يتعلق بسياسات التسعير والإنتاج لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المالية المستمرة.

د - إن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وتوابعها، قد تدفع بكثير من المستثمرين الأجانب من القطاعين الخاص والعام إلى تنويع استثماراتهم، بالاتجاه إلى اليورو، أو حتى بعض العملات الآسيوية، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، وهذا بدوره يعني مزيداً من الخسائر للدول النفطية التي تباع نفطها وترتبط عملاتها بالدولار، وتضع أغلب استثماراتها في أدوات استثمارية أمريكية، في الوقت الذي تشتري فيه أكثر حاجاتها من الدول الأوروبية والآسيوية. وهذه الآثار يمكن تقليلها في السنوات القادمة إذا توفرت لدى حكومات هذه الدول الإرادة السياسية لتنويع استثماراتها، وربط عملاتها بسلة عملات، وبيع نفطها بعملة أخرى أو حتى بسلة عملات، وهذا ما نستعبده، وللأسف، على المديين القريب والمتوسط لأن هذه الحكومات فاقدة للإرادة السياسية المستقلة، ونرجو أن نكون مخطئين.

## ٢ - الآثار غير الاقتصادية

إن الأزمة الحالية بما تعنيه من شرخ في النموذج الليبرالي المطبق في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تحدث تغيرات في موازين القوى السياسية العالمية، وكذلك



في منطقتنا العربية إذا استثمرت بعقلانية، ومن أهم هذه التغيرات الممكنة ما يلي:

أ - إن الخسائر التي بدأت الولايات المتحدة تتكبدها نتيجة هذه الأزمة المالية يمكن، إذا أضيفت إلى التراجعات العسكرية على الجبهتين العراقية والأفغانية، أن تؤدي إلى إضعاف الموقف الرسمي الأمريكي ومعها القوى التي تسمى بـ «القوى المعتدلة» أو «التابعة» في منطقتنا العربية، مما يعني تقوية الموقف التفاوضي لقوى الممانعة العربية، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق وأفغانستان، ولكن ذلك يتوقف على قدرة قوى الممانعة على الاستفادة من هذه الفرصة بتوحيد موقفها، وتعبئة قواها، وتحقيق مزيد من الضغط من أجل إسقاط مشاريع الاحتلال والتواجد الأجنبي والتجزئة في هذه المنطقة، وقد يساعد على ذلك مجيء إدارة أمريكية أقل دوغماتية وعدوانية من رئاسة بوش الحالية.

ب - إن الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها. فالصين، وروسيا، واليابان، والهند، وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، إن لم نقل هيمنتها على محيطها، وليست أحداث جورجيا الأخيرة إلا تأكيد على وجود هذه التطلعات، التي ستؤدي في النهاية إلى تغير في موازين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين<sup>(١٨)</sup>. ولا شك أن المكاسب من هذه التغيرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغيرات. ومن المؤسف حقاً أن تكون دولنا الخليجية ومعها بقية الدول العربية بمعطياتها الحالية، هي من بين القوى الخاسرة، خاصة على المدى القصير، بل وحتى لفترة أطول، إذا لم تفعل طاقاتها المحلية والإقليمية.

ج - إن هذه الأزمة الحالية يمكن أن تكون مبرراً لتصحيح ما تعانیه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من هيمنة غربية أملت موازين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعل هذه المنظمات أقرب إلى الأذرع التي تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها، ولتمرير سياساتها على بقية العالم، ولاستمرارها في استغلال الدول النامية وبقية الدول غير الغربية، وإعاقتها عن المشاركة الفاعلة في رسم معالم النظام الدولي، وذلك من خلال سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات، وأجندتها، وقراراتها، وسياساتها<sup>(١٩)</sup>.

## رابعاً: سبل العلاج

إن التحليل السابق يشير إلى أن جوهر الأزمات المالية، التي عصفت بالرأسمالية المعاصرة منذ حقب زمنية طويلة، يتمثل في تآكل القيم والأخلاقيات التي تحكم سلوكيات

Robert Kagan, *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Knopf, 2008), pp. 3- (١٨)  
53.

Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East* (New York: PublicAffairs, 2008), pp. 125-126. (١٩)

الأفراد في تعاملاتهم المالية وغير المالية، حتى أننا رأينا في السنوات الماضية مواد دراسية بعنوان «أخلاق العمل» تضاف إلى مقررات بعض الجامعات الأمريكية إقراراً بهذا الخلل. ومن مظاهر هذه الأزمات كذلك عدم جدوى، وعدم عدالة كثير من الأدوات الاستثمارية المستخدمة في المؤسسات المالية. وأخيراً هناك كذلك القصور الشديد في وعي المستثمرين عن الكيفية التي تعمل بها أسواق المال والمصارف، الأمر الذي يجعلهم في موقف ضعيف أمام الوسطاء، ومدراء المؤسسات المالية بوجه عام. وعلى الرغم من تطور وشمولية المؤسسات الرقابية التي أبدعها الغرب، والتي ذكرناها سابقاً، إلا أن هذه الأزمات ظلت تتكرر بل وتزداد حدة وتكاليف، ولذلك فإننا نرى أن النظام المالي المعاصر، ونماذجه المطبقة في دولنا الخليجية والعربية، يحتاج إلى إعادة هيكلة على عدة أصعدة أهمها ما يلي:

## ١ - مؤسسات تحكمها القيم والأخلاق

إن ضعف التزام الأفراد بمبادئ ولوائح هذه المؤسسات الذي نشاهده في المؤسسات المالية وغير المالية في عصرنا هذا، هو، في اعتقادنا، ثمرة خبيثة للرؤية الكونية للإنسان في ظل الرأسمالية المعاصرة، واعتباره آلة إنتاج واستهلاك، وتجريده من أبعاده الاجتماعية، وتقييد حساباته للربح والخسارة بهذه الأرض، مما جعله أنانياً، ومكيفلياً يتصرف بنزواته وأهوائه، ولا يفكر إلا في نفسه وإشباع رغباته. وهذا يعني أنه يبرر الغش والخداع والتحايل حتى على القوانين التي وافق عليها وصوت لها، وهو ما يؤكد صاحب كتاب **مجتمع الخداع**، الذي سبق ذكره. والسؤال الآن هو: هل هناك وسيلة لتهديب هذه الشخصية المتوحشة التي غرستها الرؤية الكونية الرأسمالية في أتباعها وتمت تنشئة الأجيال عليها، بما فيها الأجيال العربية؟ نعم إننا نزعم أن لدى المسلمين رؤية كونية مختلفة تهذب سلوك الفرد، وتجعله أكثر اعتدالاً، وأكثر صدقاً، وأكثر تعاوناً، وذلك لأن الرؤية الكونية الإسلامية، وكذلك رؤية جميع الديانات السماوية، تقوم على جعل الدنيا مزرعة للآخرة، فالحق سبحانه وتعالى يقول لنا: **﴿وابتغ في ما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾**<sup>(٢٠)</sup>، أي يا أيها الإنسان عشت في هذه الأرض وتمتع بنعمها، ولكن اضبط هذا العيش بقيم التكافل، والاعتدال، والصدق، والأمانة، ولا تفسد في الأرض، هذا إذا أردت أن تكسب الآخرة، التي هي أفضل وأدوم من هذه الدنيا الفانية، كما يؤكد الحق سبحانه في قوله **﴿بل تؤثرن الحياة الدنيا. والآخرة خير وأبقى﴾**<sup>(٢١)</sup>.

هذه الرؤية تمثل نظاماً للحوافز يجعل هذا الإنسان مشدوداً إلى الآخرة، فيعيش في هذه الحياة مهذباً لنزواته وغرائزه لأنه يتطلع إلى ما هو أفضل، وأكثر دواماً منها، بدل أن يكون أسيراً لها، كما يفعل صاحب الرؤية الكونية الرأسمالية. وذلك التهذيب لنزوات الإنسان ليس مسألة نظرية، فهذا تاريخنا الإسلامي يشهد بنماذج كثيرة تعاملت بالمال، وكانت على أرقى مستوى من الأمانة، والكفاءة، والعدل، والصدق. وهذه دول شرق آسيا ينتشر فيها الإسلام،

(٢٠) القرآن الكريم، «سورة القصص»، الآية ٧٧.

(٢١) المصدر نفسه، «سورة الأعلى»، الآيتان ١٦ - ١٧.

ليس بالسيف، وإنما بسلوك رجال أعمال من حضرموت، ذلك السلوك الذي اتصف بالصدق، والأمانة بسبب هذه الرؤية الكونية التي تنسجم مع طبيعة الإنسان. وها نحن اليوم نشاهد ملايين المسلمين يبحثون عن مستحقي الزكاة ليدفعوا إليهم بزكاة أموالهم، طمعاً في رضا الله وثوابه وتوفيقه، في الوقت الذي نرى فيه الدول الغربية تنفق ملايين الدولارات لتكافح ظاهرة التهرب من الضرائب وتتابع أصحابها. إن الفرق يتمثل في المنظومة العقائدية والأخلاقية التي يعمل في إطارها النظام المالي.

## ٢ - تطوير أدوات استثمارية بسيطة وعادلة

يؤكد سوروس، المليونير والمستثمر الأمريكي من أصل هنغاري، أن من أهم أسباب الأزمة المالية الحالية انتشار كثير من الأدوات الاستثمارية المعقدة، التي يرى أن بعضها غير مجدٍ ويجب التخلص منه، خاصة إذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه ومراقبته<sup>(٢٢)</sup>. ونحن نتفق مع سوروس، بأن كثيراً من الأدوات الاستثمارية المستخدمة في أسواق المال، غير مجدية ويصعب على المستثمر أو المراقب فهمها، وبالتالي فلا بد من تبسيط هذه الأدوات. ولكننا نذهب إلى أبعد مما ذهب إليه سوروس، ونقول بأن كثيراً من هذه الأدوات تحمل في طياتها الظلم والمقامرة بأموال المستثمرين، فجوهر أزمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون، وإعادة بيعها كما أوضحنا سابقاً، وهذا التمويل بالدين الذي يقوم

إن السيولة التي أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن ضخها في اقتصادياتها منذ أن بدأت تداعيات الأزمة، تمثل تأكيد انعكاسات هذه الأزمة على هذه الاقتصاديات، وهي تدحض التصريحات السياسية لهذه الحكومة، بعكس ذلك.

على الفائدة، هو أسلوب غير مجدٍ، فهو يزعزع استقرار النظام المالي، ويعمق تفاوت الدخل، ويؤدي إلى هدر موارد المجتمع. وقد شرع الإسلام صيغ استثمارية كالمضاربة، والمشاركة، وغيرها من الأدوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة «الغنم بالغرم»، وتركز على الاقتصاد الفعلي، وتبعده عن حمى المراهنات والمتاجرة بالنقود. ولا يتسع المقام هنا للتفصيل في وسائل التمويل الإسلامي، ولكننا سنبرهن على ما ذكرناه من أفضلية لهذا النظام على النظام الرأسمالي الحالي، بمقارنة سريعة بين المصرف «الربوي» والمصرف الإسلامي، حتى تتضح للقارئ جوانب الاستقرار، والكفاءة، والعدالة، التي تتصف بها أدوات الاستثمار الإسلامي.

فالمصرف «الربوي» يتسلم ودائعه ويحولها إلى المستثمرين على أساس الفائدة الثابتة، أي أن المودعين والمساهمين في هذا المصرف، يضمنون ومنذ البداية رؤوس أموالهم والفوائد المتراكمة عليها. ولكننا جميعاً نعلم أن المشروعات التي تستثمر فيها هذه الأموال هي عرضة

للربح والخسارة، وبالتالي فعندما تحدث خسائر في هذه المشروعات أي في أصول المصرف، فإنها تقع بأكملها على المقترضين، أي أصحاب المشروعات، وإذا لم يتمكنوا من تسديدها، فإن هذا يعني أن أصول المصرف أصبحت أقل من خصومه، وبالتالي فإنه يتعرض للإفلاس. أما المصرف الإسلامي فإنه يعتمد المشاركة في الربح والخسارة في استقطاب الودائع، وكذلك في استثمارها، وهذا يعني أن العائد الذي يتحقق لكل من المودعين والمساهمين في هذا المصرف يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الأموال، فإذا حقق أصحاب المشروعات أرباحاً، يتم تقاسمها مع المساهمين والمودعين على أساس نسبة متفق عليها مسبقاً. أما في حالة الخسارة، التي لم تنتج من تقصير من جانب رجال الأعمال، فإن هذه الخسارة تقع على المساهمين والمودعين وحدهم، بينما يخسر رجال الأعمال جهدهم الذي بذلوه خلال فترة تنفيذهم للمشروعات. من هنا نرى أنه إذا خسرت المشروعات فإن عوائد المودعين تتراجع مع هذه الخسارة، أي أن خصوم المصرف تتراجع مع تراجع الأصول، مما يحقق استقراراً للمصرف ولا يكون عرضة للانهايار. والمصرف الإسلامي هو كذلك أكثر عدالة وكفاءة في استغلال الموارد لأن عوائده لا تقوم على بيع النقود، وإنما على المشاركة في الربح والخسارة في مشروعات فعلية يتم تنفيذها في الاقتصاد الفعلي، فهو أقرب إلى البنك الاستثماري الذي يساهم في تنمية المجتمع. والمصرف الإسلامي إذا وجد في بيئته العقائدية والأخلاقية، أي إذا كان المتعاملون معه على مستوى من الثقة، لا يشترط على المقترضين الضمانات والرهنات التي يشترطها المصرف الربوي، والتي تقصم ظهور أصحاب الحرف والمهارات، وتحرمهم من فرصة إقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، وهي المشروعات التي تعتبر العمود الفقري لأية تنمية جادة، لأنهم لا يملكون ما يرهونونه مقابل القرض<sup>(٢٣)</sup>. فتوفير القروض من غير هذه الضمانات يعني تشجيع وتنمية القطاع الفعلي، وتوفير وظائف لملايين البشر، وهذا الإسقاط للضمانات هو الذي ساعد محمد يونس، صاحب بنك جرامين البنغلاديشي، الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٦، أن يوصل التمويل لملايين الفقراء ويساعدهم على النهوض بمستوى معيشتهم، وكسر قيود الفقر التي فرضتها عليهم أدوات التمويل بالدين<sup>(٢٤)</sup>.

### ٣ - الارتقاء بوعي المستثمرين

غرس الرؤية الكونية الصحيحة، واستخدام الأدوات الاستثمارية التي تساهم في استقرار النظام المالي، والارتقاء بكفاءة استخدام موارده، وتساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية فيه، يتطلب كذلك تعميق الوعي لدى المستثمرين بكل الوسائل الممكنة. ومن الوسائل التي يمكن أن تنفع في هذا السياق توفير استشارات استثمارية مدعمة لكافة المستثمرين<sup>(٢٥)</sup>، وتأسيس

Yousif K. Al-Yousif, «Financial Markets: An Islamic Perspective.» *Economia internazionale* (٢٣) (Genova, Italia), vol. 53, no. 3 (August 2000), pp. 289-295.

Muhammad Yunus and Karl Weber, *Creating a World without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism* (New York: PublicAffairs, 2007), pp. 43-75.

Shiller, *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It*, pp. 123-129.

مؤسسات «أمن مالي»، إذا صح التعبير، تقيّم الأدوات الاستثمارية المعروضة، وتشرح نتائجها السابقة، والآثار التي ترتبت على شرائها، والأزمات التي نتجت منها، بالضبط كما تقوم الحكومات بنشر المعلومات المتعلقة بالسير، وحوادثه، وأسبابها، ونتائجها، وسبل الاحتياط منها<sup>(٢٦)</sup>. ومن هذه الوسائل كذلك، تطوير عقود نموذجية تتم قراءتها والتصديق عليها رسمياً من قبل جميع أطراف العقد تجنباً لأي سوء فهم أو استغلال، كما يحصل في ألمانيا في الوقت الحاضر<sup>(٢٧)</sup>. وأخيراً توفير معلومات واضحة عن جميع الأدوات الاستثمارية القابلة للاستخدام من قبل المستثمرين، كما يستخدم مستهلك المواد الغذائية المعلومات المنشورة على المعبّات الغذائية لمعرفة صلاحيتها، ومكوناتها، وغيرها من المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الصحيحة<sup>(٢٨)</sup>.

## خامساً: نظرة مستقبلية

إن الدول الخليجية ستحصد خسائر كبيرة من هذه الأزمة سواء تلك المتعلقة بموارد الصناديق السيادية المستثمرة في الرهون العقارية، أو بالمساهمة في صناديق مساعدة المتضررين، أو نتيجة تراجع النمو الاقتصادي ومعه الطلب على النفط، أو بانخفاض قيمة الدولار، أو غيرها من صور الخسائر. وهذه الخسائر أصبحت تحصيلاً حاصلًا، فهي ليست الأولى، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة، في ظل الحكومات الحالية. ولا شك أن الاقتصاديات الغربية لديها القدرة على ابتكار الحلول المسكنة لهذه الأزمة على المدى القريب كتخفيض سعر الاقتراض، وتقديم قروض ميسرة للمؤسسات المهددة بالإفلاس، وتقليل المستحقات الضريبية على بعض شرائح المجتمع، وتمديد فترات تسديد القروض العقارية، أو حتى بتدخل الحكومات كمساهمة في هذه المؤسسات. وقد تصل عملية الإنقاذ، في أسوأ حالاتها، إلى تأميم بعض هذه المؤسسات أي تحويلها إلى ملكية عامة، وهذا طبعاً ليس مستحباً إلا في حالة عجز الوسائل الأخرى عن احتواء الأزمة التي تواجهها هذه المؤسسات وتكون مؤقتة بفترة زمنية. وكذلك ليس لدينا شك أن الاقتصاديات الغربية ستعيد النظر في دور الدولة في الاقتصاد، خاصة في ما يتعلق بحجم الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد بوجه عام، وفي القطاع المالي بوجه خاص. ولا بد أن نتذكر هنا أن نظرية كينز التي تقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجنب مثالب نظام السوق قد ولدت من رحم الكساد الكبير الذي ألمّ بالاقتصاديات الغربية في الثلاثينيات. وبالتالي لا شك لدينا في أن الأزمة الحالية ستفرز أفكاراً جديدة، وحلولاً مبتكرة، وذلك لأن المجتمعات الغربية مهما اختلفنا معها، هي مجتمعات لديها عوامل قوة، كالحرية، والتقنية، وسيادة القانون وبيئة المساءلة، وهي عوامل تبقى هذه المجتمعات في حالة حراك دائم، وبحث دؤوب عن الأفضل، وهذا ما نتوقع حدوثه في فترة ما بعد هذه الأزمة. كما أننا لا نستبعد

United States, Department of the Treasury, «A Blueprint for a Modernized Financial (٢٦) Regulatory Structure.» March 2008, < <http://www.ustreas.gov/press/releases/reports/Blueprint.pdf> > .

Shiller, Ibid., pp. 130-134.

(٢٧)

Cass Sunstein, *Republic.com* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), p. 201.

(٢٨)

أن تحدث تحقيقات ومتابعات للمسؤولين عن هذه الأزمة وتقديمهم إلى القضاء وإدانتهم إذا توفرت الأدلة على ذلك، لأن هذا هو جزء من الحيوية في هذه المجتمعات، فالأزمات تُكتشف ويتم تشخيصها وعلاجها وهكذا دواليك، بعكس مجتمعات الركود والاستبداد والسرية التي نعيش فيها نحن؛ كل ذلك نتوقع حدوثه في ظل هذه الأزمة. ولكن ما يهمنا في هذا السياق هو أن نختم بكلمة حول ما يمكن أن تفعله الدول الخليجية في السنوات القادمة مستفيدة من دروس الأزمة الحالية لتتجنب البقاء طرفاً يدفع تكاليف أخطاء غيره، لأنه قبل بالتبعية والرضوخ. فنحن نتمنى أن تكون الحكومات الخليجية قد أدركت بأن استثماراتها النقدية في أسواق المال الغربية هي تضييع لفرص استثمارية فعلية في المحيطين العربي والإسلامي، كالزراعة والصناعة والنسيج والسلاح وغيرها من المشروعات الحقيقية، التي مهما حدث فيها من خسائر فلن تكون بحجم الخسائر التي حصلت وتحصل حالياً في هذه الأسواق.

**نغتنم ظروف هذه الأزمة،  
فندعو حكومات الدول  
الخليجية إلى إصلاح علاقتها  
بشعوبها والاعتراف بها  
شريكة، وحويل نسب متزايدة  
من أرصدها الخارجية إلى  
مشروعات زراعية وصناعية  
و تجارية في محيطها العربي  
والإسلامي.**

كما وأن هذه المشروعات هي مشروعات أمنية كذلك، لأنها توفر الازدهار ومعه يأتي الاستقرار في المنطقة. ونتمنى من هذه الحكومات أن توقف انبهارها بكل ما في الغرب، لأن هذه الأزمات المتتالية في النظام الرأسمالي، وما يواكبها من غش، وخداع، ومراهنات في أسواق المال، وما أفرزته من فساد وضعف في الأدوات الاستثمارية، وما ينتج منها من تعميق لتفاوت الدخل، وما تؤدي

إليه من هدر في موارد المجتمع، كل هذه الإفرازات جديرة بأن تدفع بهذه الحكومات للبحث في تراثها عن بعض الأسس القوية لبناء اقتصاد معاصر أكثر عدلاً، وأكثر رحمة، وأكثر كفاءة في استغلال الموارد، بدل أن تستمر في التقليد الأعمى للغرب، الذي أصبح في حاجة إلى من يقدم له نموذجاً بديلاً يصحح به مسار حضارته، ويطلعهما بالقيم السامية والمبادئ العادلة. وفي هذا الصدد نتمنى على هذه الحكومات أن تفسح المجال للنموذج المالي الإسلامي بالنمو والنضج، فعسى أن يكون في هذا النموذج مدخل للتلاقح الحضاري مع الغرب يكون جسراً لعلاقات متكافئة، ومثمرة تنزع فتيل الصدامات، التي يروّج لها المتطرفون من الجانبين. وأخيراً نتمنى على هذه الحكومات أن تدرك بأن تبعيتها للغرب، اقتصادياً، ومالياً، وسياسياً، سببها الأول أنها تحكم شعوبها بعيداً عن المشاركة، وهذا ما دفعها إلى الرضوخ للغرب، اعتقاداً منها بأنه سيؤمن لها البقاء، والاستمرار في الاستبداد، والعبث بثروات هذه المجتمعات ومقدراتها. ولكن الحقب السابقة تؤكد أن الحكومات التي تنفصل عن شعوبها، وتتعاون مع القوى الخارجية تبقى ضعيفة، وتظل تلهث وراء سراب الأمن الخارجي، وتزداد قيمة الفواتير التي تدفعها للإبقاء على وضعها الشاذ. لذلك فإننا نغتنم ظروف هذه الأزمة، وندعو حكومات هذه الدول الخليجية إلى العودة إلى شعوبها، وإصلاح علاقتها بهذه الشعوب بالاعتراف بها شريكة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الدائرة العربية والتصالح معها على كل صعيد، وتعضيد كل ذلك بمزيد من التعاون مع بقية

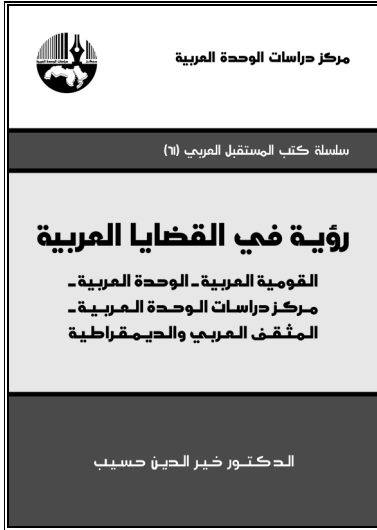
الدول الإسلامية والآسيوية بتحويل نسب متزايدة من أرصدها الخارجية إلى مشروعات، زراعية، وصناعية، وتجارية في هذه الدول، تحقق عائداً أكبر بكثير من عوائدها الحالية في الدول الصناعية التي تتفاوت ما بين ١ بالمائة و٢ بالمائة، وكذلك تقوم بتعميق تواصلها مع بقية دول العالم الثالث، التي يمكن أن تساعد على تصحيح موازين القوى مع الدول المهيمنة على عالم اليوم. إننا على يقين بأن العمل على هذه المحاور في السنوات القادمة، لن يجعل فقط هذه الدول أقل عرضة للهزات الاقتصادية بأنواعها، وإنما سيضعها على طريق التنمية المستدامة، والأمن الفعلي لأنها ستصبح جزءاً فاعلاً في محيطها العربي والإسلامي وفي العالم بأكمله □

## صدر حديثاً

### رؤية في القضايا العربية

القومية العربية - الوحدة العربية -  
مركز دراسات الوحدة العربية -  
المثقف العربي والديمقراطية

خير الدين حسيب



تتناول مواد هذا الكتاب مسائل مختلفة، ينتظمها خيط رابط. فأمّا هذه المسائل، فمنها ما يتصل بفكرة الوحدة العربية وتجربتها التاريخية، ومنها ما يتصل بعلاقة العروبة بالإسلام، وعلاقة تيارَي العروبة والإسلام بعضهما ببعض، ومنها ما يتصل بتجربة «المؤتمر القومي العربي» وما تحتاجه هذه التجربة من مراجعة وفحص نقدي بناءً، ومنها ما له علاقة بـ «مركز دراسات الوحدة العربية» وبرنامجه العلمي، ودوره القومي، ومنها ما يتصل بقضايا الصراع العربي - الصهيوني، ومحطات رئيسة منه على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية، وما يتصل بمجمل قضايا الوطن العربي.

٢٨٦ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها

وأمّا الخيط الرابط الذي ينتظم العمل فهو الرؤية القومية إلى هذه المسائل جميعها من منظور مسكون بفكرة المستقبل.